ـــدر الوطن

16 ألف مدرسة للتعليم الأساسي والثانوي و84 معهداً فنياً وتقنياً و24 جامعة

قطاع الأسماك وفّر سبل العيش لـ 642 ألف شخص

129 مشروعاً سكنياً في مختلف المحافظات و 5018 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود

الإسكان

وخلال فترة الخطة الخمسية الثالثة تم بناء 129 مشروعاً سكنياً في مختلف المحافظات، كما تم بناء 5018 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود وبنسب إنجاز تتراوح بين 5 و50% حتى نهاية العام 2009.

كما تم إنجاز 4 مخطّطات إقليمية و8 مخطّطات عامة و728 مخطّطاً تفصيلياً وعمرانياً في مختلف المحافظات، ومنح نحو 18928 رخصة بناء خاصة واستثمارية، وتنفيذ مساحة 18927016 متر مربّع حتى نهاية العام 2009 من الطرق الحضرية لتخفيف الاختناقات المرورية داخل المدن، وتركيب 21474 عمود إنارة خلال فترة الخطة الثالثة.

الاتصالات والبريد

كما ارتفعت السعات المجهّزة للهاتف الثابت في الحضر بمعدّل سنوي 0,5% في المتوسّط والخطوط العاملة بمعدّل سنوي 1,9%. وبالنسبة للاتصالات الريفية فقد ارتفعت السعات المجهّزة بمعدّل 7,3% سنوياً، والخطوط العاملة بمعدّل نمو سنوي متوسط 7,7%. وتناقصت الكثافة الهاتفية في الحضر من 13,3 خط لكل 100 مواطن في عام 2005 إلى 12,6 خط في نهاية عام 2010، وبالنسبة للريف فقد ارتفعت هذه النسبة من 0,9 إلى 1,1 خط لكل 100 مواطن خلال الفترة. كما ارتفع إجمالي عدد مشتركي الإنترنت من 442 ألف مشترك عام 2009 إلى 511 ألف مشترك بنهاية عام 2010م.. وتشير البيانات إلى زيادة عدد المكاتب البريدية إلى 315 مكتباً بنهاية عام 2010 مقارنةً بـ 195 مكتباً عام 2005، وبالتالي وصول نسبة التغطية البريدية إلى 75 ألف مواطن للمكتب الواحد مقارنةً بـ 104 آلاف مواطن عام 2005. كما زاد عدد الوكالات البريدية من 51 وكالة عام 2005 إلى 59 وكالة عام 2010م.

الثروة السمكية

وتقدّر المساهمة الحالية لقطاع الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي بحدود 1% فقط، كما يمثّل النشاط السمكي مصدراً رئيسياً للعمالة وتوليد الدخل في المناطق الريفية، ويملك الإمكانية للمساهمة في تخفيف الفقر، حيث قدّر عدد الصيادين بنحو 73,4 ألف شخص يعيشون في 129 تجمّع سمكي، وتوفّر أعمال معالجة وتسويق الأسماك أعداداً إضافية من فرص العمل للأشخاص. ويقدّر إجمالاً أن قطاع الأسماك يوفّر سبل العيش لـ 642 ألف شخص أي حوالي 3% من السكان.

وأصبح تصدير الأسماك يحتل المرتبة الثانية بعد النفط من حيث الأهمية بعوائد تصدير تقدّر بنحو 238 مليون دولار في عام 2010م.

وتشير البيانات إلى أن كمية الإنتاج السنوي من الأسماك والأحياء البحرية قدّرت بنحو 260 ألف طن بنهاية عام 2010 وبمعدّل نمو 1,69%، فيما زادت كمية الصادرات السمكية إلى 108,4 ألف طن وبمعدّل سنوي متوسّط 5,2%، غير أن قيمة الصادرات تراجعت إلى 238 مليون دولار خلال نفس الفترة.

التوليد الصغيرة الأخرى في عدد من مراكز التجمّعات السكنية المتوسّطة.

وخلال الفترة من 1984-1991 تم إنشاء ثلاث محطات بخارية رئيسية تعمل بوقود المازوت وهي محطات رأس كثيب بالحديدة بقدرة توليد 150 ميجاوات ومحطة المخا بقدرة توليد 160 ميجاوات ومحطة الحسوة بعدن بقدرة توليد 125 ميجاوات.

وسعت اليمن، في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، إلى مكافحة الفساد من خلال اتّباع عدّة وسائل تمكّنها من تحقيق هدفها في تخفيف حدّة الفساد الإداري والحدّ من انتشاره في الهيئات والمؤسسات العامة للدولة.

وحدّد رئيس الجمهورية محاربة الفساد كأولوية أولى لاستراتيجية الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، وشملت الإجراءات التي اتباعها لمكافحة الفساد، إصلاح الإجراءات الإدارية، وتحديث الخدمة المدنية، وإعادة هيكلة النظام العام للإدارة المالية، ، وتعزيز دور السلطة التشريعية.

وتبنّت اليمن وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والجريمة المنظّمة "اتفاقية ميريدا".

وعزّزت توجيهات رئيس الجمهورية آنذاك استقلالية الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، الذي رفع من مستوى التنسيق مع مكتب النائب العام ووزارتي العدل والشئون القانونية.

ويعدّ مؤتمر المانحين لليمن الذي عقد في لندن في نوفمبر عام 2006، لدعم التنمية وإعادة تأهيل الاقتصاد، والذي حضره الزعيم علي عبد الله صالح، الأكبر بين سلسلة المؤتمرات التي عقدت لدعم اليمن وخاصةً مؤتمر باريس عام 2002، حيث تعهّدت الدول والمنظّمات المانحة بتقديم خمسة مليارات دولار معظمها منح لليمن.

وفي يناير عام 2010 تأسّست "مجموعة أصدقاء اليمن" لدعم اليمن سياسياً واقتصادياً، وهي مجموعة تضم الكتل الرئيسية للمانحين، ومنها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول اليابان وكندا وتركيا، إلى جانب ممثّلين عن منظّمات رئيسية دولية وإقليمية عدّة، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ومثّلت اجتماعات المجموعة خطوة عملية صادقة ومخلصة ضمن الجهود التي يبذلها الأشقّاء والأصدقاء لتقديم يد العون والمساعدة لليمن بما يمكّنها من القيام بمهام مكافحة الإرهاب والنهوض بعجلة البناء والتنمية بعد حالة الجمود والركود الاقتصادي والتنموي التي خلّفتها الأزمة التي مرّت بها اليمن خلال العام 2011م.

ـــــة الجنـــــوب

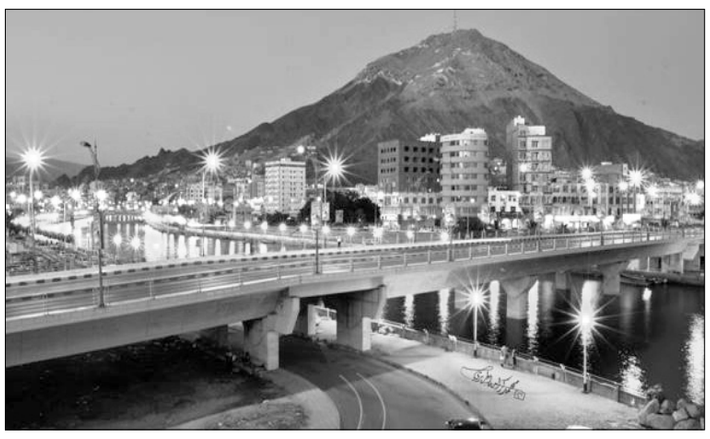

بالنسبة لليمن إلى حوالي 60 مليار دولار خلال فترة العشرين سنة القادمة.

تم تنفيذ المشروع ضمن الجدول الزمني المحدّد وضمن الميزانية المحدّدة والذي اعتبر واحداً من أهم الإنجازات. مثّل المشروع أكبر استثمار صناعي يقام في تاريخ اليمن وبكلفة كانت تعتبر واحدة من أدنى تكاليف إنشاء المشاريع المماثلة في العالم.

يتم تزويد المشروع بالغاز من خلال شركة صافر، من القطاع 18، والتي تعتبر- أي شركة صافر- المشغّل الرئيسي لهذا القطاع. يتم ضخّ الغاز من القطاع 18 عبر أنبوب بطول 320 كم إلى محطة التسييل والتصدير في بلحاف، بمحافظة شبوة.

تم تصدير أول شحنة من صادرات الغاز الطبيعي المسال في 7 نوفمبر 2009م.

كشرط أساسي للحصول على تمويل إنشاء المحطة، تم التوقيع في العام 2005 على ثلاثة عقود مبيعات طويلة المدى لتصدير 6,7 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنوياً.

بالإضافة لإيرادات الدولة، فقد ساعد المشروع على خلق آلاف فرص العمل لليمنيين المباشرة وغير المباشرة. خلال الفترة الإنشائية تم توفير ما يزيد عن 12 ألف فرصة عمل لإنشاء المشروع، كما تم توظيف حوالي 800 شخص من المناطق المجاورة في محطة بلحاف.

غير أن هذا المشروع علق عمله بسبب اعمال فوضى احزاب المشترك وفاقم المشكلة اكثر العدوان السعودي.

ـــــة الكهـــربائيـــة

نسبة التغطية لسكان الريف من قبل الهيئة العامة لكهرباء الريف من 21 إلى 30%، وزيادة الطاقة المنتجة من محطات المؤسّسة من 6462 إلى 7107 جيجاوات ساعة.

يذكر ان التغطية بإمدادات الكهرباء من قبل المؤسّسة العامة للكهرباء على مستوى اليمن "حضر وريف" زادت من 41,2% في عام 2006 إلى 49% في عام 2009، وسجّلت 51% في عام 2010، بينما وصلت نسبة التغطية من كهرباء الريف في المحافظات نسبة لسكان الريف الذين يشكّلون 80% من سكان اليمن إلى 18% في عام 2009 مقارنة بـ 12% في عام 2006 ثم ارتفعت إلى 21% في عام 2010م.. غير انه وللأسف تعرضت الكهرباء لاعمال التدمير والتخريب الممنهج حتى أصبحت تعيش اليمن في ظلام دامس.

على الرغم من انه تم خلال الفترة 2007- 2010م استكمال إنشاء محطة مأرب الغازية المرحلة الأولى بقدرة 341 ميجاوات وخطوط نقل مأرب- صنعاء 400 ك.ف بطول 200 كم. وبكلفة إجمالية بلغت 159 مليون دولار.

وكانت اليمن تمتلك 13 محطة توليد بوقود الديزل بخلاف عدد من محطات